

بيان حول المغاربة المحتجزين بمطار قرطاج الدولي بتونس

تابع المجلس الإداري لجمعية مساعدة المهاجرين في وضعية صعبة –المغرب – باهتمام بالغ ما تداولته مجموعة من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي من منع السلطات التونسية بمطار قرطاج الدولي يوم الاثنين 23 أكتوبر 2023، دخول عشرات من المواطنين المغاربة المتجهين والقادمين من الجزائر لاستكمال رحلاتهم. وبحسب ما تناقلته عدة مصادر، فإن عددهم أكثر من مائتي 200 شاب، وكون السلطات التونسية بمطار قرطاج الدولي بالعاصمة التونسية أحالت مواطنين مغاربة و آخرين من جنسيات أفريقية على غرف تحقيق داخل المطار ورفضت دخولهم للتراب التونسي. جذير بالذكر، فإن الجمهورية التونسية تسمح للمغاربة دخول أراضيها بدون تأشيرة (Visa)، حيث يتم الإدلاء بجواز السفر فقط.

وتناولت مختلف النداءات الظروف المأساوية لاحتجازهم واللاإنسانية بأماكن تنعدم فيها أبسط شروط الكرامة ودون ذكر أسباب التوقيف و / أو الاحتجاز، كما لوحظ أن سفارة الدولة المغربية بتونس لم يسجل لها أي تحرك في الموضوع أو بيان توضيحي سوى كون ما وصل للمعنيين بشكل غير رسمي أن سبب احتجاز السلطات التونسية للمواطنين المغاربة، راجع بالأساس لأسباب أمنية. للإشارة أيضا، أن غالبية المعنيين هم مقيمون بالجزائر وترفض السلطات الجزائرية عودتهم إلى ترابها، رغم توفرهم على بطائق الإقامة وكذا تذاكر السفر وكون تونس تعتبر محطة عبور، ليس إلا. كما أن السلطات التونسية بالمطار ترغمهم على اقتناء تذاكر جديدة للعودة للمغرب. وفي الوقت نفسه، هم مهددون بعقوبات الإخلال بشروط الإقامة في الجزائر، ومنها حرمانهم بشكل نهائي من تجديدها، لأنهم قد يصبحون في وضع غير قانوني، مما سيتوجب ترحيلهم بشكل جماعي إلى المغرب حسب السلطات التونسية.

وبناء عليه، فإن جمعية مساعدة المهاجرين في وضعية صعبة بالمغرب وهي تتابع بقلق بالغ هذه الوضعية المأساوية، تؤكد ما يلي :

- 1- ندد بهذا السلوك وهذه التدابير غير القانونية والحاطة بالكرامة التي اتخذتها السلطات التونسية بمطار قرطاج الدولي بتونس في حق المواطنين المغاربة، ونعتبرها منافية للقانون الدولي ولحق حرية التنقل المكفولة دوليا.
 - 2- كون السلطات التونسية بمطار قرطاج الدولي مجبرة لإعطاء توضيحات في الموضوع لهؤلاء المغاربة الذين تم احتجازهم وتحديد أسباب اتخاذ مثل هذه التدابير، وكذلك تقديم اعتذار رسمي لهؤلاء الذين تم احتجازهم من دون مبرر قانوني.
 - 3- تؤكد إذا ما تأكدت فرضية كون هذه الإجراءات تمت بتنسيق مع السلطات الجزائرية، بأن ذلك يعد أمرا خطيرا وسابقة كارثية ومنافية لجميع ضوابط القانون الدولي، وخاصة حرية التنقل كحق من الحقوق الإنسانية الأساسية المكفولة بموجب العهود والمواثيق الدولية.
 - 4- نعبر عن قلقنا البالغ اتجاه محاولة إقدام السلطات التونسية لعملية الترحيل الجماعي للمحتجزين ضدا على إرادتهم مع ترك ممتلكاتهم وأموالهم بالقطر الجزائري، كما نحمل كامل المسؤولية للسلطات التونسية الإقدام على هذه الخطوة المنافية للقانون الدولي والأعراف الإنسانية، ثم ندعوها الاستجابة لمطالب هؤلاء واحترام اختياراتهم في الوجهات التي يقصدونها دون قيد أو شرط.
 - 5- نستغرب للصمت المريب للسفارة وللقنصلية العامة للمملكة المغربية بالجمهورية التونسية.
 - 6- وأخيرا، نلتمس من المنظمات الحقوقية التونسية الديمقراطية والتقدمية التحري في الأمر، وكذا فتح تحقيق بما يضمن حقوق هؤلاء المحتجزين وإنصافهم.
- عن المكتب الإداري للجمعية



وجدة – المغرب بتاريخ 29 أكتوبر 2023